بطاقة تقييم للأمور اللازم إنجازها

تحديث يونيو 2021

ملخص:

أصبحنا بآخر يونيو والانتخابات حتندار بعد ستة شهور مش أكثر، وما تحققش شي كبير بعد لمعالجة السبع أمور اللازم إنجازها لضمان انتخابات حرة ونزيهة وآمنة. وصحيح أنّ حكومة الوحدة الوطنية قامت بخطوات إيجابية لضمان الحق في المشاركة السياسية للجميع (الهدف رقم 4)، ولتعزيز الشفافية والحق في المعلومات (الهدف رقم 6)؛ ودعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة (الهدف رقم 5)؛ وضمان أمن الناخبين من ضمنها في أماكن الاقتراع (الهدف رقم 7)، ولكن الانتخابات على الأبواب ولازم من التذكير بأن هلبا حاجات لازم إنجازها. وزيد أنّ حكومة الوحدة الوطنية لازم تأخذ على عاتقها إجراءات لضمان حق كل فرد في حرية التعبير والإعلام الحر (الهدف رقم 1)؛ ودعم وتيسير عمل المجتمع المدني (الهدف رقم 3). راجعوا بطاقة التقييم الشهرية الأولى عن الأمور السبعة اللازم إنجازها في سبعة أشهر لمزيد من المعلومات عن لي ندار في يونيو.

مفتاح التقييم:

ما تحققش

ما تمش أي إجراء لمعالجة الأهداف أو تم اعتماد تدابير معينة ولكن عكس الأهداف المقترحة.

بعض التقدّم

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها جزئياً.

تحقق بنجاح

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها بنجاح.

1

ضمان حق كلّ فرد في حرية التعبير وتشجيع الإعلام الحرّ

ما تحققش

ما تحققش

- **إلغاء جميع الأنظمة والقرارات الي تفرض قيود غير متناسبة وغير مشروعة على حرية التعبير وحرية الصحافة ؛**

بتاريخ 15 يونيو 2021، قرّر مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية إلغاء القرار رقم 597 الصادر عن المجلس الرئاسي والقاضي بإنشاء المؤسسة الليبية للإعلام. فأصدر القرار رقم 116 لسنة 2021 القاضي بحلّ المؤسسة الليبية للإعلام ووضع القنوات الإعلامية الرسمية الي كانت تشرف عليها المؤسسة تحت الإشراف المباشر لمجلس الوزراء وباقي الوزارات. ولو صحيح أنّ وضعية المؤسسة الليبية للإعلام كان فيها هلبا مشاكل إلا أنّ إخضاع القنوات الرسمية لإشراف أكبر من الدولة هو أمر غير مرضي بما أن الإعلام الليبي لازم يكون حر و مستقل كشرط أساسي لضمان إنتخابات حرة ونزيهة.

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في الاعتداءات والتهديدات الي توصل في كل من يعبّر عن رأيه بشكل علني ومساءلة مرتكبيها ؛**

من عام 2011، صدرت تقارير لا تنعدّ ولا تحصى عن صحافيين يتعرضوا للتهديد، والخطف أو القتل من ضمنهم مفتاح القطراني في عام 2015، وموسى عبد الكريم في عام 2018، ومحمّد بن خليفة عام 2019. وحتى اليوم، ولوا الجناة يتمتعون بالإفلات التام من العقاب. في يونيو، تقدمت أرملة أنطون هاميرل المصور الصحافي الي اغتيل في يونيو 2011 أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في وفاة زوجها.

حكمت المحاكم العسكرية على 22 شخصاً على الأقل بالإعدام في شرق ليبيا من العام 2018، في محاكمات الهدف منها قمع المعارضة ببلاد مزقتها الحرب. ومن ضمن المحكوم عليهم صحافيون ومعارضون سلميون وأشخاص انتقدوا قوات حفتر على مواقع التواصل. لازم على حكومة الوحدة الوطنية إصدار أوامر للتحقيق في التعذيب والجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي إلي ارتكبتها الميليشيات المسلحة وإنهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين. ما قامتش حكومة الوحدة الوطنية بمثل هذه الإجراءات.

بعض التقدّم

- **ضمان وصول الإعلام إلى السياسيين، عن طريق تقديم ملخص المعلومات إلى وسائل الإعلام عن التقدّم الي صاير، وضمان التعليق على القضايا العامة من غير رقابة أو قيود وإعلام الرأي العام**

تقوم حكومة الوحدة الوطنية بشكل دوري بتقديم ملخصات المعلومات وتعقد مؤتمرات صحفية أسبوعية من نهاية مارس 2021. وهذه خطوة إيجابية لضمان وصول الإعلام إلى السياسيين. ومع ذلك ، فإن التطورات التي تم إبرازها أعلاه تهدد حرية التعبير للصحفيين وإمكانية خلو وسائل الإعلام الليبية من أي رقابة أو قيود.

2

تعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات

ما تحققش

ما تحققش

- الحرص على أن تكون القيود على اللقاءات العامة مشروعةً ومحصورةً بحماية النظام العام، والسماح بإقامة التجمّعات السلمية بأمان؛

ما تحققش

- ضمان حرية المشاركة بأيّ نشاط سياسي سواء على المستوى الفردي أو من خلال الأحزاب السياسية أو التنظيمات الأخرى والامتناع عن عرقلة عملية تشكيل الأحزاب السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات؛

ما تحققش

- التحقيق في الاعتداءات الهادفة إلى انتهاك الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات وإخضاع مرتكبيها للمساءلة

3

دعم وتيسير عمل المجتمع المدني

ما تحققش

ما تحققش

- **إلغاء القوانين القمعية المقصود بها عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني وإعاقة أنشطتها في ليبيا، ومنها القرار رقم 286 لسنة 2019؛**

ما زال القرار رقم 286 لسنة 2019 ساري المفعول. وهو يعطي مفوضية المجتمع المدني الليبية صلاحيات تقديرية وفيها إفراط في التدخل. ويفرض قيوداً صارمة على عمل منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية من حيث تأسيسها وتسجيلها وبنيتها، وهذا القرار يمنح مفوضية المجتمع المدني سلطة مراقبة أنشطة منظمات المجتمع المدني وتقييدها وتعليقها، وصلاحية حلّ المنظمات. وبالاستناد لمعايير صارمة وغير مشروعة، قامت مفوضية المجتمع المدني بتجميد تسجيل منظمات غير حكومية دولية، الشي اللي منعها من العمل في البلاد.

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في جميع انواع الإساءة منها التهديدات والأعمال الانتقامية ضدّ منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واخضاع مرتكبي هذه التجاوزات للمساءلة؛**

منذ أن قمنا بـنشر خارطة الطريق "7 أمور لازم انجازها في 7 أشهر" ، تعرض الصحافي والمدافع عن حقوق الإنسان منصور محمد عاطي المغربي للخطف في شهر يونيو في أجدابيا، وسط المدينة. وما اتضحش ما إذا انفتح تحقيق في حادثة خطفه.

ما تحققش

- **ضمان أن تكون مفوضية المجتمع المدني هيئةً مستقلّةً تعمل باستقلالية وأن تكون لها ميزانيتها الخاصة، وضمان عدم إخضاع عملها لأيّ تدخّل من قبل السلطات السياسية، أو قوات الاستخبارات المركزية أو القطاع الأمني منها المجموعات المسلّحة والميليشيات.**

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان مشاركة الأقليات عبر توفير المعلومات بجميع اللغات الأصلية، بما فيها الأمازيغية ولغة الطوارق والتبو للوصول إلى الجماعات المحلية كافة؛**

ما تحققش

- **ضمان الحصول على المعلومات المتعلّقة مثلاً بكيفية التصويت في صيغ متاحة للجميع، وبمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة والي يعانوا من إعاقة بصرية أو من صعوبات في التعلم؛**

بعض التقدّم

- **ضمان أن تكون عملية تسجيل الناخبين شاملةً ومتاحةً وأن يسمح لأكبر عدد ممكن من الليبيين المؤهلين للتصويت من داخل البلاد وخارجها بتسجيل أسمائهم. ويجب القيام بتعديلات خاصة للأفراد المهجرين غير المتواجدين في مقرّ إقامتهم المعتاد والذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى السجلّات المدنية؛**

في 27 يونيو، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنها انطلقت في اليومين الي فاتوا بعملية وضع لوحات الأرقام على واجهات المدارس الي حيتم استخدامها كمراكز اقتراع في كل ليبيا. وهذا الشي استعداداً لافتتاح منظومة تسجيل الناخبين في 4 يوليو 2021 وهي المرحلة الأولى بالعملية الانتخابية. وهذه خطوة إلى الأمام في تيسير الوصول إلى مكاتب الاقتراع وضمان تسجيل الناخبين للانتخابات ومعرفتهم بمواقع مكاتب الاقتراع في منطقتهم.

وأرسلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وفداً يحمل معه المواد الانتخابية من صناديق الاقتراع، وأرقام مكاتب الاقتراع ومعدات المكاتب لهيئة إدارة الانتخابات في مدينتي بنغازي وسبها

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

بعض التقدّم

- **تسهيل عودة الأشخاص المهجرين عودةً آمنةً وسالمةً وكريمةً، بما يسمح لهم بالتسجيل والتصويت في بلادهم**

أكّدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنها تعمل على خطة للنازحين من الشرق للتصويت لدوائرهم الأصلية من المكان الي هم فيه حالياً. ولكن طلب النازحون أن يتمكنوا من التسجيل والتصويت في بلداتهم الأم.

أنشأ المجلس الرئاسي الليبي المفوضية العليا للمصالحة الوطنية بإعتبارها أحد النقاط اللي تضمنتها خارطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي باش تجمع بين أبناء الشعب، وتؤلف بين قلوبهم وتطوي صفحة الماضي. وتشمل المفوضية العليا للمصالحة الوطنية لجان فرعية للقاء الليبيين في مدنهم ولجنة خاصة باش تسوي أوضاع النازحين. وشدّدت المتحدثة باسم المجلس الرئاسي الليبي نجوى وهيبة على أهمية المصالحة وعمل المفوضية العليا للمصالحة الوطنية في الفترة الجاية باش نضمنوا نجاح الانتخابات.

ما تحققش

- **ضمان عدم تمييز القواعد الانتخابية بين الناخبين أو المرشّحين المحتملين أو استبعادهم على نحوٍ تعسّفي؛**

اجتمع رئيس مجلس النواب مع لجنة المسار الدستوري واتفقوا على وضع قانون الانتخابات يطرح أمام مجلس النواب للتصويت والموافقة خلال شهر يوليو. ولكن على مر شهر يونيو، ما حققش مجلس النواب أي جهود ملموسة لاعتماد القوانين الانتخابية والأساس الدستوري للانتخابات.

لازم على مجلس النواب التحقق من أنّ معايير الأهلية للترشح تستبعد كل من شارك بالجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب. ولا يجوز أن تقتصر مشاركة المرشحين في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب على حكم نهائي صادر عن المحكمة بل وجود أساس معقول يدعو للاعتقاد أنهم شاركوا في ارتكاب الجرائم الدولية الخطيرة أو انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وعند تقييم ما إذا كان هناك "أساس معقول يدعو للاعتقاد" بمشاركتهم، يجب أن تنظر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بأي تحقيق عالق في هذه الادعاءات من جانب المحكمة الجنائية الدولية أو آليات المساءلة الأخرى، بما فيها السلطات القائمة في بلدان ثالثة.

ما تمش الوصول من ملتقى الحوار السياسي الليبي في اجتماعه الأخير في جنيف إلى توافق على أساس دستوري للانتخابات الجاية في 24 ديسمبر 2021 بالوقت المحدد في 1 يوليو. وفشله هذا ممكن يعيق إجراء الانتخابات في التاريخ المقرر أو يمنعها تصير من الأصل.

4

ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

ما تحققش

- **توفير الدعم المالي الفوري للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة المعنية بالعملية الانتخابية، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، وفقاً لخارطة الطريق (المادة الرابعة – 4)، بالإضافة إلى حملات نشر الوعي والتوعية حول أهمية إدماج المجموعات الأكثر تأثراً في العملية السياسية**

بسبب الخلافات داخل مجلس النواب على مشروع الموازنة الي تقدم من الحكومة، استمر مجلس النواب في تعليق الجلسات المخصصة لإقرار الموازنة العامة بدءاً من نصف أبريل. وهذا الشي خلى الموازنة تبقى محتاجة إقرارها بعد كل هذا التأخير. وهذا يعرقل القدرة على إجراء الانتخابات كما هو مخطط بما أن المؤسسات المعنية مثل المفوضية الوطنية العليا الانتخابات ما تكون قادرة تستعد مثل ما لازم.

ما تحققش

- **تحضير مكاتب الاقتراع للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الانتخابية.**

5

دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

ما تحققش

- **إتاحة عملية تسجيل الناخبين للنساء كافة، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي، بما في ذلك الوضع العائلي؛**

بعض التقدّم

- **تعزيز بيئة عامة وسياسية خالية من التهديد والتحرّش والأعمال الانتقامية لضمان قدرة المرأة الكاملة والمتساوية على تنظيم الحملات السياسية والمشاركة فيها قبل الانتخابات**

في 19 يونيو 2021، التقت وزيرة الدولة لشؤون المرأة حورية الطرمال بسفير الاتحاد الأوروبي/السفير الفنلندي للبحث في سبل دعم المرأة في الانتخابات الجاية في ديسمبر.

بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا و وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تعمل مجموعة من المحامين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان منذ السبعة أشهر الأخيرة على مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة. ويجرم مشروع القانون جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الإلكتروني وخطاب الكراهية عبر الإنترنت، ويحدد آليات الحماية والوقاية كما ويحدد المسؤوليات التي تقع على عاتق المؤسسات. ويوجب كذلك إنشاء لجنة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وصندوق ائتماني مخصص لدعم ضحايا العنف. وفي أثناء لقاء الخبراء في تونس شهر يونيو لمراجعة مشروع القانون، أبدت وزيرة الدولة لشؤون المرأة، حورية الطرمال، التي حضرت الجلسة الأخيرة من الاجتماع، "التزاماً بدعم عملية سنّ مشروع القانون وأثنت على جهود الخبراء الليبيين وأشادت بمشروع القانون باعتباره إنجازاً تاريخياً". وهذا القانون إذا تم اعتماده، سيكون له تأثيرات على الانتخابات في تشجيع وتيسير إدماج ومشاركة المرأة في الانتخابات وفي الشأن السياسي من غير خوف من إنها تتعرض للتحرش والتهديد.

ما تحققش

- **ضمان التطبيق الفوري لحصة مشاركة المرأة أي كوتا 30% كما تنصّ عليها خارطة الطريق؛**

حتى اللحظة، يبقى عدد النساء داخل الحكومة أقل من كوتا 30% الي نصت عليها خارطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي. وذكر المشاركون في مؤتمر برلين الثاني بالتزام حكومة الوحدة الوطنية بتعيين النساء بما لا يقل عن 30% من المناصب العليا وحثوها على تنفيذ التزامها بدون تأخير.

5

دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

بعض التقدّم

- **ضمان التحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الإلكتروني ضدّ المرأة وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.**

في بداية شهر يونيو، تعرضت امرأة أردنية للخطف ومن ثم للاغتصاب على يد ثلاثة رجال على مدى يومين قبل أن يتمّ تصويرها وهم يحلقون شعر رأسها بآلة حلاقة. وأعلنت إدارة التحقيقات الجنائية في بنغازي على صفحتها الرسمية على فيسبوك أنهم تمكنوا من توقيف العصابة المسؤولة عن الي صار. وقالت السلطات الليبية أنه يتم اتخاذ إجراءات قانونية بحق الجناة. ولكن، ما تمش الإعلان عن نتيجة عمليات التوقيف في وقت لازم تصير الدعوى القانونية ضمن حدود القانون لضمان وصول الضحية والمشتبه بهم للمحامين وتلقيهم محاكمة عادلة في محكمة مدنية.

6

تعزيز الشفافية والحق في المعلومات والالتزام بهما كأساس للديمقراطية والحكم الرشيد

ما تحققش

ما تحققش

- **تقديم الكشف المالي بذمتكم المالية، كما التزمتم؛**

على المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء تقديم الكشف المالي بذمتهم المالية كما التزموا.

بعض التقدّم

- **إبلاغ الشعب الليبي بأهدافكم والجهود التي بذلتموها طوال الفترة التي تسبق الانتخابات لضمان الشفافية وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة**

على مرّ الشهر إلي فات، تتواصل حكومة الوحدة الوطنية بشأن أنشطتها والخطوات الي قامت بها لتحضير الإنتخابات من خلال صفحاتها على مواقع التواصل من ضمنها فيسبوك وتويتر.

ما تحققش

- **نشر تحديثات شهرية حول التقدّم المحرز للتقيّد بشروط خارطة الطريق في الفترة التي تسبق الانتخابات.**

صحيح أن حكومة الوحدة الوطنية تتواصل بشأن أنشطتها إلا أنها لازم تنشر تحديثات شهرية شاملة حول الإجراءات الي أخذتها باش تنفذ التزاماتها بخارطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي.

7

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

بعض التقدم

بعض التقدّم

- **ضمان احترام "الاتفاق من أجل وقف إطلاق نار كامل ودائم في ليبيا" واعتماد خطة للتخفيف من خطر تصعيد العنف، وتحديد إجراءات عملية وملموسة تهدف لمنع المزيد من الانتهاكات في الفترة التي تسبق الانتخابات**

في 9 يونيو، التقى وزير الداخلية خالد مازن برئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد الدين السايح لمناقشة الإجراءات الأمنية لضمان إجراء الانتخابات بأمان.

ولكن، في أوائل يونيو، تبنّى تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً في سبها على يد انتحاريّ أودى بحياة شخصين على الأقل في انفجار سيارة. وهذا يدل على أنّ المجموعات الإرهابية تتجاهل اتفاق وقف إطلاق النار، وهو ما يؤدي إلى بيئة غير مؤاتية لإجراء انتخابات آمنة وتضمن حماية الناخبين.

ما تحققش

- **ضمان وصول المراقبين المستقلين إلى مكاتب الاقتراع ومنع الاعتداءات من قبل الميليشيات والمجموعات المسلّحة؛**

بما يمشي مع توصيتنا، شجّع مؤتمر برلين الثاني "الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية على نشر المراقبين للانتخابات بدعوة من السلطات الليبية وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا." يجب أن تتيح حكومة الوحدة الوطنية الوصول لهم من دون عراقيل باش نضمنوا انتخابات حرة ونزيهة وآمنة بما يتوافق مع المعايير الدولية.

ما تحققش

- **ضمان مساءلة مرتكبي الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية والوصول إلى الاقتراع وتقييد حريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات**

7

إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

بعض التقدم

بعض التقدّم

- **ضمان مساءلة مرتكبي الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية والوصول إلى الاقتراع وتقييد حريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات**

في 8 يونيو، اجتمع النائب العام الصديق الصور برئيس مجلس النواب في القبة شرق ليبيا لمناقشة الصعوبات والمشاكل المرتبطة بعمل السلطة القضائية ومكاتب النيابة.